

"أثر التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على واقع المرأة العربية"

22-21 شباط 2019 – فندق الكورال بيتش – بيروت

مداخلة رئيسة المجلس النسائي اللبناني

"المكتسبات والحديات: تجارب البلدان العربية"

ناضلت النساء اللبنانيات من أجل نيل الحقوق السياسية برائدات نتقدم من أرواحهن الطاهرة بالامتنان والشكر فنال لبنان وكأول دولة عربية حق الانتخاب والترشح للنساء سنة 1953، وقد ترشحت الكثير من هؤلاء الرائدات (إميلي فارس ابراهيم – منيرة الصلح – ليندا مطر وغيرهن....) ولم تستطع أي واحدة منهن الوصول إلى قبة المجلس النيابي.

أنني كلبانية عربية سأتكلم عن الوضع الضعيف بالنسبة للمرأة اللبنانية في المجال السياسي، وهو معقد جداً فبالرغم من أنها وصلت إلى أعلى مراتب العلم والثقافة والمواقع الإدارية والاجتماعية القضائية، إلا أنها لم تستطع الوصول إلى المواقع السياسية (والانتخابات الأخيرة خير دليل على ذلك) فقد ترشحت للانتخابات النيابية أكثر من 110 امرأة لم يصل منهن إلا ستة نساء فقط من أصل 128 هن الآن عضوات في المجلس النيابي والأسباب كالتالي:

- النظام اللبناني السياسي يقوم على الطائفية والمذهبية والمناطقية والزبائنية والعائلية تبعاً للوراثة السياسية والنظام الأبوي العشائري. لقد حاول الكثير من الهيئات النسائية والأحزاب العلمانية أن يبحثوا في أسباب ومسببات الإقطاعية السياسية وإقصاء المرأة اللبنانية عن مواقع القرار سواء في الحكومة والبرلمان وكيفية معالجة هذا الإقصاء

ومن أسباب هذا الإقصاء:

- إن الذهنية الذكورية لا تزال تسيطر بدون أي رادع على موضوع المرأة والسياسة
- إن الفقر ملازم لغالبية النساء والمعروف أن المعارك الانتخابية مكلفة جداً وإذا اعتبرنا إن النساء إذا لم يكن مرشحات على لوائح الزعماء تذهب أموالهن القليلة هدرًا.
- عزوف الأحزاب عن ترشيح النساء مع أنه لدى جميع هذه الأحزاب محازبات كفوات.

- الطائفية المؤثرة على النساء المُنتخبات وحرمان النساء من غير حزب أو طائفة من أصواتهن.

- حرمان النساء من نظام الكوتا الذي وافقت عليه الدولة اللبنانية في مؤتمر بيكين، رغم الوعود التي قُطعت للهبئات النسائية اللبنانية التي توحدت في تحالف وطني للمطالبة بالكوتا النسائية، ورغم إقرار قانون جديد للانتخابات يدّعي النسبية، إلا أنه كان مفصلاً على قامات الأحزاب والطوائف المؤثرة ومُستبعداً وجود المرأة كعامل أساسي فيه.

- في مثل هذه الظروف والأسباب المعقدة طالب المجلس النسائي اللبناني ومنذ سنة 1998 بإقرار الكوتا النسائية ونظّم مؤتمرين عالميين بهذا الموضوع واستمر بالمطالبة بتجمع وطني أسماه الهيئة الوطنية لإقرار الكوتا النسائية ولا يزال متحالفاً مع بقية المنظمات النسائية باعتبار أن الكوتا النسائية هي المنفذ الأساسي لوصول المرأة اللبنانية الكفوة إلى مواقع السلطة التشريعية ومن خلاله تستطيع أن تؤثر بالسياسات الوطنية والعربية والنسائية.

المرأة اللبنانية الكفوة علمياً ومن كافة الجهات لا تزال ممثلة ب: 6 نائبات فقط في البرلمان من أصل 128 وبوزيرة واحدة من أصل ثلاثين في الحكومة الحالية المستقيلة.

إلا أننا ونتيجة تراكم نضال المرأة اللبنانية من أجل المشاركة في العمل السياسي حصل تقدماً في مجال العمل الحكومي وعُينت في الوزارة الجديدة أربعة نساء من أصل ثلاثين وللمرة الأولى في تاريخ الوزارات اللبنانية، إذ كان العدد سابقاً لا يتجاوز الوزيرتين وعلى الأغلب وبمنصب وزيرات دولة دون حقيرة، أما الآن فقد أوكلت وزارة الداخلية إلى الدكتورة ريا الحسن ولأول مرة تسند هذه الوزارة إلى امرأة في كل البلاد العربية، والثلاث وزارات الباقيات مهمات أيضاً.

ونحن نأمل خيراً لأننا واثقات بأن الوزيرات المعينات سيسجلن نجاحاً مهماً في وزاراتهن ونحن إلى جانبهن وإلى الأمام.....

في ظل هذه الأوضاع الصعبة والمعقدة وفي تأخر المرأة اللبنانية عن نساء العالم ما هي التدابير التي يجب أن تتخذها الحكومات والمؤسسات غير الحكومية في الدولة اللبنانية من أجل زيادة نسب مشاركة المرأة اللبنانية سياسياً وفي المواقع التشريعية والتنفيذية على السواء.

أولاً: الالتزام باهداف التنمية المستدامة 30/20:

وهي مبادرة صادرة عن الأمم المتحدة ولا سيما الهدف الخامس منها الذي يهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

وعلى الرغم من أن هذا الهدف (الهدف) هو من أهداف التنمية المستدامة هو هدف قائم بحد ذاته، إلا ان الاهداف الخمسة عشر الأخرى لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت احتياجات المرأة تحظى بنفس اهتمام احتياجات الرجل وتشمل القضايا التي تمس المرأة .

- أساسياوسياسيا: كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدر المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامّة.

- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز تمكين المرأة .

ثانياً: مع احترامنا وإيماننا الكامل بأن جميع الأديان جاءت لمصلحة البشر ولنشر السلام العالمي، إلا إننا نرى أننا في وضعنا الحالي من التأخر عن ركب التطور العالمي لا بد أن نفصل بين الاحوال المدنية بين البشر وبين العادات والتقاليد البالية التي تعطي صفة القدسية وهي لا تمت إلى جوهر الدين بأية صلة. كما إنني أنصح أن يكون للفقهاء الديني اهتمام للكثير من الأبحاث النسائية التي تقوم بها النساء الهادفة إلى تطور المفاهيم الدينية والاجتهاد في تفسيرها.

ثالثاً: اعتماد تدابير مجانية وإلزامية التعليم في جميع البلاد العربية وإلزام الآباء والإمهات بإرسال أولادهم البنات والبنين من الجنسين إلى المدارس ووضع عقوبات عليهم إذا امتنعوا عن ذلك وتنفيذها بحزم وصرامة. وفي لبنان هناك قانون بهذا الموضوع لم يطبق حتى الآن.

رابعاً: تعديل البرامج التعليمية في لبنان التي تعتمد النمطية المتأخرة والتي تقسم الأدوار في هذه المناهج على الأسلوب القديم بان المرأة مهمتها المنزل والأطفال والرجل له الإنتاج والعمل في الخارج. ولا تزال أغلب المناهج التعليمية تعتمد هذا الأسلوب حتى الآن .

خامساً: قراءة المستقبل العلمي القادم وتأمين مؤسسات حكومية أو غير حكومية أو جامعية لإرشاد الفتيات إلى التخصصات المطلوبة في سوق العمل لا سيما التخصصات المهنية التي

ليست نسائية تقليدياً وإلى التخصصات المعلوماتية وغيرها من الأعمال الواعدة في المستقبل التي تعدّ النساء وتؤهلهن على تبوأ المراكز السياسية.

سادساً: التعاون والتنسيق بين القطاعات الخاصة بالدولة والحكومة والقطاعات المدنية والدولية المانحة لتأمين برامج التوعية والتدريب على ممارسة الحقوق ووضع الاستراتيجيات الفاعلة للمستقبل.

سابعاً: التمكين الاقتصادي ، إيجاد فرص العمل بعد التأهيل المهني.

ثامناً: النفاذ إلى جماهير النساء والعمل على التوعية على الحقوق والواجبات وعلى المواطنة بعيداً عن التفرقة بين المواطنين بسبب الجنس أو اللون أو الطائفة .

تاسعاً: تعزيز الانظمة الديمقراطية التي تتيح للجميع حرية الفكر والحركة والقول والعمل السياسي والتنظيمات المدنية وتتيح مجالاً واسعاً للعمل المدني الحر.

لابد في سبيل تحقيق الأهداف المتعلقة بتحسين وضع المرأة اللبنانية السياسي بعد اقتراح تأمين التدابير اللازمة التي يجب أن تتخذها الحكومات و المؤسسات غير الحكومية من أجل زيادة مشاركة المرأة في كافة المجالات.

وفي هذا الخصوص علينا أن نتمكن من الأدوات اللازمة لبلوغ هدفنا في ولوج المرأة بزخم قوي في السياسة ومنها:

أولاً: التوعية لدى النساء أنفسهن بحقهن في المواطنة الكاملة ومنها قيادة بلادهن في المجال السياسي الذي يؤثر مبدئياً وأولياً على جميع المجالات وخاصة بين الفئات الشابة منهن وتوعية الشباب أيضاً.

ثانياً: الكوتا النسائية التي تضمن وصول عدد وازن يبدأ من 30% كحد أدنى كحصة للنساء في المجالس التشريعية التي تسن القوانين وتحاسب السلطة التنفيذية، إلا أن الكوتا هي وسيلة وليست غاية والمهم أن تنتهيئ النساء إلى قدر من العلم والوعي والشعور بالمسؤولية للمشاركة في العمل السياسي، والغاية الأساسية من ذلك هي ممارسة صحيحة وشفافة للحكم ولسن القوانين التي تساعد الشعب وترفع من وضعه المادي والمعنوي.

ثالثاً: الإنخراط في الأحزاب السياسية: المدنية وليس الطائفية أو المذهبية والتأثير فيها وليس كما هو حاصل حالياً، فالنساء في الأحزاب في لبنان على الأغلب هن مكانات انتخابية ومسؤولات القضايا الحياتية أما القضايا المصيرية فهن مبعدات عنها.

تأليف أحزاب جديدة عابرة للطوائف والمذاهب وتحمل أهداف التنمية المستدامة وتمثيل المرأة والمواطنة.

رابعاً: الانخراط والتشبيك مع المنظمات النسائية وتجاربها في خصوص حق المرأة وتوليها مسؤوليات سياسية محلياً ومع البلاد العربية وأيضاً البلاد المتقدمة الأجنبية والاستفادة من تجاربها بهذا الخصوص .

خامساً: عمل ونشاط منظمة المرأة العربية وجامعة الدول العربية الاتحاد النسائي العربي العام في نشر الوعي بين النساء العربيات والمساعدة في التدريب على القيادة والعمل السياسي بحيث تصبح هيئة مركزية للعمل العربي النسائي الموجه (إنشاء أكاديمية للمرأة : اقتراح الرئيسة الصديقة الدكتورة فاديا كيوان).

سادساً: الاستفادة من الاتفاقات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة وحث الدول على المصادقة عليها والاستفادة من نصوصها من حيث التنفيذ ومراقبته واللجوء إلى القضاء إذا خالفت نصوص الاتفاقية المصدقة.

الخاتمة:

تجدر الإشارة إلى أن الكوتا النسائية هي بوابة واسعة لولوج النساء إلى المواقع القيادية والسيادية ولكنها ليست كافية إذا لم تتأهل النساء إلى هذه القيادة بالعلم والثقافة والكفاءة والقدرة والتأهيل المهني والريادي، حتى إذا تمكنت بواسطة الكوتا من الولوج إلى مواقع القرار السياسي تستطيع أن تكون عنصراً فاعلاً في مجتمعها تنهض به في مجال اختصاصها بعيداً عن الفساد والزبائنية.

وإذا لم تتمكن المرأة من إعطاء النموذج الصالح لبلدها لا تكون قد حققت الغاية من تمكينها السياسي ويكون كل هذا النضال لإحداث التغيير الإصلاحي المطلوب عبثي وبدون طائل ويؤدي إلى تعطيل نضال نساء واعدات غيرها .

فالهدف الأساسي لإدماج المرأة في مواقع القرار هو تحقيق نتيجة لصالح التنمية في البلد الذي تعمل فيه لكي تثبت إن قيادة المرأة للبلاد قد أحدثت الإصلاح المطلوب .

أخيراً

إن النساء في العالم هن نصف البشرية أو أكثر قليلاً وحتى الآن وفي جميع الدول لا زلن مهمشات عن تحمل المسؤولية الخاصة بالبشرية جمعاء ولا شك أن على النساء في العالم أن يتحدن لإرساء السلام والطمأنينة والنمو ومنع الدول الكبرى عن التجارة بالبشر عن طريق بيع الأسلحة والاستغلال بعد تفجير مناطق محدودة من العالم وحالياً في بلادنا العربية وإذلال الشعوب وإفكارها بالحروب العنيفة، ولا شك ان النساء والأطفال والمسنيين/ات يتحملون أعباء الذل لكرامتهم الإنسانية كي تنقل المليارات إلى حسابات من عمل على إذلالهم.

نساء العالم المتقدم مسؤولات بقدر عدهن ورجالهن عن سكوتهن عن عذابات نساء أخريات ليس لهن ذنب إلا أنهن خلقن في المواقع المتفجرة من العالم .

إن على نساء العالم واجب العمل على أن يكن مسؤولات سياسياً كي يتمكنّ مستقبلاً من إحلال السلام بين العالم وردع الظالم ونصرة المظلوم وليس الهدف برأيي من ولوج النساء في السياسة نيل حقوقهن فقط ولكن منع ومقاومة الاستمرار في السياسات الموجودة حالياً والتي يقودها الرجال وتتمثل بعض النساء بمواقفهم.

أما المرأة اللبنانية فأنتي أتوجه إليها إذا كانت تريد قسطاً من المسؤولية كحق لها في قيادة بلادها، فالهدف الأول لها يجب أن يكون إصلاح بلادها وإدخالها في عالم التنمية والمدنية والتقدم التي كانت بلادنا دائماً مرتعاً لها
وشكراً

المحامية إقبال مراد دوغان

رئيسة المجلس النسائي اللبناني